PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة عينة من بنوك ولاية ورقلة

The impact of banking governance on the financial performance of commercial banks, a study of a sample of banks in the state of Ouargla

عبد الحق بوقفة [1]، سهام عيساوي [2]، خليدة محمدي [3]

[1] جامعة ورقلة (الجزائر)
[2] لمركز الجامعي ميلة (الجزائر)
[3] جامعة ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/01/08 **تاريخ القبول:** 2022/03/23 **تاريخ النشر:** 2022/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى البحث في أثر الحوكمة المصرفية على الاداء المالي للبنوك التجارية وذلك من خلال مؤشرات الافصاح والشفافية ومهام ومسؤوليات مجلس الادارة، وللوصول إلى ذلك قمنا بتوزيع استبيان على مجموعة من الموظفين في عينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة.

وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها أن مختلف مبادئ الحوكمة لها علاقة طردية وموجبة بالأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة لاسيما الافصاح والشفافية ومسؤوليات ومهام مجلس الادارة و بالتالي فالحوكمة المصرفية لها أثرا فعالا على تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية .

الكلمات المفتاحية: حوكمة مصرفية؛ اداء مالي؛ افصاح ؛ شفافية..

تصنيف JEL: G3 ؛ G0

Abstract:

This study aimed to investigate the impact of banking governance on the financial performance of commercial banks, through disclosure and transparency indicators, and the duties and responsibilities of the board of directors.

We have reached a set of results, the most important of which is that the various principles of governance have a direct and positive relationship with the financial performance of the commercial banks under study, especially disclosure, transparency, responsibilities and tasks of the board of directors, and therefore banking governance has an effective impact on improving the financial performance of commercial banks.

Keywords: *banking governance; financial performance; disclosure and transparency; financial.*

Jel Classification Codes: *G3 ؛ G0*

المؤلف المرسل: عبد الحق بوقفة، bougoffa1@gmail.com

1. مقدمة

اكتسبت الحوكمة في البنوك مكانة بارزة وذلك نظرا لأهميتها لنسبة استقرار وتمويل الإقتصاد ويكون بسلامة النظام المصرفي بصفة عامة، ونظرا للتطورات التي شهدها هذا النظام في ظل العولمة المالية واستحداث خدمات جديدة، وعلى الرغم من أنها مؤشرا إيجابيا بالنسبة للنمو الإقتصادي، وأن الأزمات التي حصلت كانت قاسم مشترك مع البنوك وذلك راجع لتنوع المخاطر الناتجة عن الأعمال المصرفية. وإن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تحقيق أداء جيد وحماية مصالح المساهمين والتقليل من المخاطر وتحقيق الشفافية والإفصاح ومن هنا سعت الدول لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والأساليب الجديدة من أجل إدارة المخاطر وتجنب تكرار الأزمات التي قد تمس البنوك حيث تم تطبيق الحوكمة المصرفية باعتبارها آلية عمل جديدة لها عدة مزايا لتفعيل الأداء وتحسينه وتعزيز الرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من أنها تطبق الإفصاح والشفافية وتعمل على إدارة جيدة في البنك. يعد تعزيز وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية من القضايا المهمة والرئيسية في الوقت الحالي وأن الحوكمة المصرفية هي التي تعمل على ذلك وفق مبادئ وأحكام تمر بها من أجل سلامة وحماية البنك.

من هذا المنطلق يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

إلى أي مستوى تطبق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية ؟ وما هو أثرها في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم صياغة الفرضيات التالية والتي سيتم اختبارها في هذه الدراسة وهي :

- ✓ البنوك التجارية تطبق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة.
- ✓ توجد علاقة دالة احصائيا بين الإفصاح والشفافية من جهة والأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة.
- ✓ توجد علاقة دالة احصائيا بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة.

لقد نال موضوع الحوكمة المصرفية في البنوك اهتماما واسعا نظرا للدورها الفعال في التقليل من المخاطر التي تحدد سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية لمعظم الدول خاصة وأن القطاع البنكي يعتبر العمود الفقري لاقتصاد الدول، ولقد حولنا تسليط الضوء على الحوكمة في البنوك وأثرها على الأداء ومنه أهمية الدراسة تكمن في:

- ✓ مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر المالية والقضاء على الفساد المالي والإداري في البنوك.
- ✓ تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع المصرفي يساعد على تحسين أداء الإدارة البنكية مما يساهم في تنشيط حركة الإقتصاد ككل.
- ✓ ضمان حقوق الأطراف المساهمة وأصحاب المصالح في البنك.
- ✓ يعتبر موضوع الحوكمة من المواضيع التي تلقى اهتمام كبير ومتزايد في جميع أنحاء العالم خاصة في ظل الأزمات الراهنة.
- ✓ توفر المعلومات والإفصاح عليها.

وتتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ التعرف على الحوكمة المصرفية، ومبادئها والأطراف الفاعلة فيها.
- ✓ تحديد أثر تطبيق آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية.

- ✓ التعرف على مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية.
- ✓ إظهار الآثار الإيجابية المترتبة عن طريق قواعد الحوكمة في البنوك.
- ✓ إبراز أثر الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية الخاصة ببنوك ولاية ورقلة

2. الحوكمة المصرفية:

1.2. نشأة وتعريف الحوكمة الشركات:

1.1.2 نشأة الحوكمة: تعود جذور حوكمة الشركات إلى Berle& Means اللذين يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932. وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة.

أما مصطلح حوكمة الشركات فتم البدء باستخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء، ولاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية (بتول و علي خلف، 2011).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أدى تطور سوق المال إلى وجود هيئات رقابية فعالة تشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به مثل Securities Exchange Commission (SEC) بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة، إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والتزام الشركات، وخاصة المسجلة أسهمها لدى البورصات بضرورة تطبيق المبادئ التي يتضمنها هذا المفهوم. ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة، والذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين (محمد مصطفى، 2006).

وبذلك نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت السباقة في هذا المجال إذ قامت بورصة نيويورك (NYSE) New York Stock Exchange باقتراح قواعد تلزم الشركات بتحديد مديرين مستقلين لحضور مجلس الإدارة وقامت الرابطة القومية لمديري الشركات بتشكيل لجنة متابعة مخاطر الشركات لتدعيم المديرين المستقلين والمراجعة الدورية للمخاطر المحتملة. أما في اليابان فقد أعلنت بورصة طوكيو بوضع دليل للتطبيقات الجيدة لحوكمة الشركات لكي تهتدي بها المؤسسات اليابانية في سبيل إعداد المعايير التي تتفق مع القانون التجاري الياباني.

أما المفوضية الأوربية فقد قامت بتكليف فريق عمل بروكسيل لمهمة تطوير وتوحيد الإطار القانوني للشركات بهدف الإفصاح وحماية المستثمرين، أما في أمريكا اللاتينية فقد قامت سبع دول في سان باولو بتفعيل مشاركتهم في رابطة لمؤسسات حوكمة الشركات (بتول و علي خلف، 2011).

2.1.2. تعريف حوكمة الشركات: بداية تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف أوحد متفق عليه بين جميع الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تدخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. ويمكننا القول مجموعة من التعاريف وهي كالتالي:

كما عرفت بأنها "هو النظام الذي تدار وتراقب به الشركات مجالس الإدارة مسئولة عن حوكمة شركاتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه .إن مسئولية المجلس تتضمن

وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وتوفير القيادات التيتحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة"(سوليفان، 2012).

تعريف **البنك الدولي 1992**:" الحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل. الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة، و الموجهة للدول و المؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل و التي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات و طاقات المجتمع، التي يزخر بها " (بلعادي، 2010)

ويعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **Organization for EconomicOperation and Development(OECD)** من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات حيث عرفت:"بأنها مجموعة من الأنظمة والهياكل التنظيمية التي توضح مسؤوليات وواجبات مختلف مستويات الإدارة في المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة التي لها اهتمام بالمؤسسة وذلك للوصول إلى أهدافها وبشكل يسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة وبالتالي المساعدة على استغلال موارد المؤسسة بكفاءة ويشكل يحقق أقصى الأرباح". (عبد الرحمان، 2006، ص 13)

من خلال ما سبق يمكن القول بان حوكمة الشركات هي "مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضمان قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم" (محمد طارق، 2007 ,ص 7).

2.2. تعريف حوكمة المصرفية: يعتبر مفهوم حوكمة المصارف في معناه العام لا يخرج عن مفهوم حوكمة الشركات ، حتى أن بعضهم يذهب إلى اعتماد حاكمية الشركات للمنظمات المصرفية ، أو حاكمية الشركات في القطاع المصرف، فقد عرفته لجنة بازل بأنها الطريقة التي يتم بها إدارة أعمال وشؤون المؤسسات المصرفية من قبل مجالس الإدارة والإدارات العليا، والتي تؤثر في كيفية وضع الأهداف الإستراتيجية، وادارة العمليات اليومية، والوفاء بالتزام المساءلة تجاه المساهمين، ومراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين، دارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وا وسليمة وفقا للقوانين السارية بما يحمي المودعين. (زغبة و عروة، 2021،ص 327)

3.2. مبادئ الحوكمة في المصارف : شارك صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية في دراسة آلية حوكمة المصارف ومدى فاعليتها في الدول المتقدمة والنامية في عام 1999 ، وانتهت الدراسة إلى صياغة المبادئ بعنوان**corporate governance for banking principles**، ويتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في التالي (موفق احمد و سجى فتحي، 2008، ص 38-39):

- **حماية حقوق المساهمين** : اعتماد آليات تكفل المحافظة على حقوق المساهمين ، وذلك في أثناء نقل وتسجيل ملكية الأسهم والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية والحصول على الأرباح ومراجعة القوائم المالية ، لضمان حسن استغلال أموال المصارف وتعظيم العوائد وقيمة أسهم المصرف في الأجل الطويل.
- **المعاملة المتكافئة للمساهمين** : أي تحقيق العدالة والشفافية في معاملة المساهمين كافة ، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية ، ويجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القوانين سارية في المصرف، ويجب أن تمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة .

- **الإفصاح والشفافية** : وتُعدُّ الشفافية ضرورية للحوكمة الفاعلة والسليمة ، فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفاعل أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية ، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية المصرف وأهدافه ، ويعد الإفصاح العام ضروريا وبخاصة للمصارف المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع المصرف على الإنترنت وفي التقارير الدورية والسنوية .
- **مراعاة الآخرين من أصحاب المصالح مع المصرف** : أي احترام حقوق ومصالح الآخرين الذين يتعاملون مع المصرف والتعويض في حالة انتهاك حقوقهم وتشجيع التعاون الفاعل بينهم وبين المصرف من اجل إنجاح المصرف ، وخلق فرص استثمار وضمان استمرار قوة المركز المالي وتحسين مستويات الأداء.
- **مسؤوليات مجلس الإدارة** : على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة، للمديرين وللعاملين وان يضع هيكلاً إدارياً يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات ، ويتأكد من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسؤولون المهارات الضرورية لإدارة أعمال المصرف ، ويجب على مجلس الإدارة للمصرف التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للمصرف في جميع جوانبه ، وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة ويشاركون في عمليات الرقابة الداخلية بالمصرف المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية.

4.2. أهمية حوكمة الشركات: تعتبر حوكمة المصارف مهمة على اعتبار أن المصارف أكثر عرضة من غيرها للصدمات المالية، بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية، وتعبر الرافعة المالية عن نسبة الديون في الهيكل المالي إلى مجموع الموجودات، وفي المصارف تعبر الرافعة المالية عن مدى استخدام الودائع في الهيكل المالي للمصرف، ويستأثر مقدار الرافعة المالية باهتمام كل من المالكين (المساهمين) والدائنين (المودعين)، حيث يفضل المساهمين عادة تمويل العمليات المصرفية بنسبة كبيرة من أموال المودعين، لان هذا يخفض من حجم رأس المال المدفوع ويعظم العائد على حق الملكية، ويحفظ للمالكين الحاليين السيطرة على المصرف .كم تمارس المصارف دورا رقابيا على المقترضين من مخاطر الائتمان ومخاطر الإعسار المالي، وهذا لا يتم إلا إذا توفرت آليات الحوكمة، لذلك يتطلب من خلال خصائص المؤسسات المصرفية والمالية تعزيز حاكمية المصارف، من خلال الاهتمام بتصميم وتشغيل هياكل مالية ممتازة تتضمن حماية المودعين والدائنين وشبكات الأمان الأخرى والرقابة التحوطية والرقابة الحذرة على العمل اليومي المصرفي .كما أن الحوكمة الجيدة التي تحقق انسجام جميع الأطراف ذات العلاقة وتحقق أهداف أصحاب المصالح مجتمعين، تلعب دورا مهما في قرارات الاستثمار للمؤسسات الذي هو احد الأنشطة والفعاليات المهمة في المؤسسات المالية والمصرفية. (زغبة و عويوة، 2021، ص 372)

3. الأداء المالي:

1.3. تعريف الاداء المالي وتقييمه

الاداء المالي هي جملة من الابعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الادارة، ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والتوقيت .(خالص، 2004، 387)

تقييم الاداء المالي فهو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للوكز المالي للمؤسسة الاقتصادية (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين، النشا التشغيلي....الخ)، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد قوة مركزها المالي.

ويهدف تقييم الأداء في مجال البنوك لتجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها ، و تعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية

الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشا ، فإن لها أهمية خاصة، حيث تبين نقا القوة و الضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي ، ومن المستحيل تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء، لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي (نعمان و موصو، 2019، ص 123-124).

3 .2. **مؤشرات قياس الأداء المالي**: تختلف مؤشرات قياس الأداء بإختلافالمستفدين من تقارير الأداء،وكون عملية تقيم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم في الفترة الحالية استخدام مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر(ROE) هو مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)، ويمكن اجمال مجموع المؤشرات لتقسسم اداء البنوك التجارية فيمايلي:

- **مؤشرات الربحية**: تقيس نسب أو مؤشرات الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها البنك.
- **معدل العائد على الأصول ROA**: هو النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، ويسمى بالعائد على الاستثمار، كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك قصيرة وطويلة الأجل، فهو يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتاج استثمارهم لأموالهم، فهو يعتمد بشكل كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات، كما يقيس مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية. كما يعد معدل العائد على الأصول مقياسا كليا يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل. ويتحدد مؤشر العائد على الاصول بمؤشرين هما (الهام و فوزي، 2015، ص 34):
  - هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في ادارة ومراقبة التكاليف.
  - منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للاصول، أي انتاجية الاصول.
- **نموذج العائد على حقوق الملكية ROE**: أعتبر مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الو م أ من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل. ويحسب هذا المؤشر بضرب العائد على الأصول بمضاعف الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية (يتم قياسه بمجموع اصول البنك في سنة معينة منسوب الى حقوق الملكية، بمعنى انه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية). وما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الاداء بشكل افضل، فاذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فيرجع السبب الى العائد على الاصول أو الرافعة المالية أو كلاهما. اذا كان السبب في إرتفاع العائد على حقوق الملكية يعود الى الرافعة المالية، فان المحللين والمساهمين يتعرفون الى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والاداء، بالمقابل اذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال ادارة ممتازة للاصول فانه ستكون في هذه الحالة رسالة اخرى للمحللين والمساهمين عن ادارة المؤسسة (قريشي، 2004، ص 90-91).

➢ **مؤشرات كفاءة البنك (النشاط)**هي النسب التي تستخدم عادة لتحليل مدى جودة استخدام البنوك لأصولها وخصومها داخليا، لأصول ويمكن أيضا تسميتها بنسب إدارة ا ؛ من أجل التعبير عن كفاءة البنك في دراستنا تم استخدام نسبتين هما :

- الدخل التشغيلي للأصول: تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تحقيق إيرادات من أصوله وتشير القيمة العالية لهذه النسبة إلى الإنتاجية العالية لأصول البنك، وتسمى أيضا نسبة استخدام الأصول، وتقاس بإجمالي الدخل التشغيل إلى إجمالي الأصول.
- مصروفات التشغيل إلى الأصول: يتم احتساب هذه النسبة بقسمة نفقات التشغيل إلى إجمالي الأصول، وتعكس مصاريف التشغيل إلى الأصول النسبة المئوية للأصول المستخدمة للعمليات (عيسى، سمية، وعبد الرؤوف، ص 34)؛

➢ **مؤشرات السيولة:** تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة، كما تعني أيضا مدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

- **نسبة التداول** :تهدف هذه النسبة إلى لقياس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المستحقة في موعدها، كما تعتبر هذه النسبة كمعيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم البنوك التجارية كمعيار الصناعة.وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.
- **–نسبة الأصول السائلة(النقدية) إلى إجمالي الأصول** :عموما ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية، معناه أنها تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في أصول سريعة للتحول إلى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل .
- **–نسبة النقدية إلى مجموع الودائع: تقيس** هذه النسبة العلاقة بين النقد والودائع بالبنك،وتدل على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع .
- **–نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع** :وتعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها (نعمان و موصو، 2019، ص 125)؛

4. الممارسات السليمة للحوكمة لتحسين الأداء المالي

إن الممارسات السليمة للحوكمة في البنوك التجارية تساعدها في الاقتصاد عامة بشكل خاص في جذب الاستثمارات والرفع في الأداء المالي للبنوك ، والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وذلك من خلال (نوي فاطمة الزهراء، 2017، ص 123-124):

✓ التأكد من الشفافية في المعاملات المؤسسية ، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف كوارد البنك وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها؛

✓ إجراءات الحوكمة المصرفية تؤدي إلى تحسين إدارة البنك مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء المالي للبنك؛

✓ تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المالية المصرفية؛

- ✓ نوعية المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين تراجع إلى أن الحوكمة الجيدة هي انعكاس لنوعية الإدارة، مما يعني أن الحوكمة الجيدة للبنوك إنما تولد إدارة ذات كفاءة عالية تتجه نحو الحصول على عوائد عالية على رأس المال المملوك ، ونسبة عالية للقيمة الاقتصادية المضافة ، وبالتالي رفع أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية؛
- ✓ تحقيق الرقابة الداخلية والمحاسبية لحماية أصول البنك من الضياع الناتجة من تفويض السلطة الغير المسئولة أو عن طريق الاختلاس ، أو عدم تكامل نظام المعلومات ، إن هذه الرقابة تساهم في تنفيذ أهداف البنك والمتمثلة في تعظيم الربح وتحقيق الأمان والنمو.كما تتمثل دور الحوكمة للأداء المالي في ما يلي (نوي فاطمة الزهراء، 2017،ص 124):
- ✓ التأكد من كل الوثائق بشكل دوري واستلامها حول الوضع المالي للبنكوكفاءته في الأداء بشكل سليم ومناسب لضمان استمرارية البنك وضمان المهل الزمنية التي تتناسب مع طبيعة العمل؛
- ✓ مراقبة كل الأعمال التي تقوم بها البنك من اجل ضمان سلامته وهذا من أجل تحقيق أهدافه؛
- ✓ التأكد من ضبط العمليات بالشكل السليم من أن هناك سياسة تفتح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة ، بحيث يتم الإفصاح عنها ضمن المخاطر المحتملة؛
- ✓ التأكد من النظام الداخلي داخل البنك بأنه يعمل بشكل سليم ويكون ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع ترك دور رئيس مجلس الإدارة لتعمل مع لجنة التدقيق الداخلي حول وضعية لبنك في كل الأوقات؛
- ✓ استلام تقارير مدققين الحسابات والإدارة ولجنة التدقيق عن الانتهاكات والمخالفات القانونية ومخالفات الأنظمة وتعليمات الرقابة والتأكد من أن الإدارة تأخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها؛
- ✓ التأكد من إدارة البنك أنها تأخذ كامل المعايير من أجل سلامة البنك من معايير التخطيط والتطبيق ، بحيث تتم تغطية كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأصول الملموسة والتقنية المتعلقة بعمليات البنك؛
- ✓ وضع أنظمة مكتوبة، حل الاستثمارات وطلب التقارير بصفة منتظمة بشكل مستمر؛
- ✓ التحقيق من فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب أي من الاحتيال أو الاختلاس والتعامل مع الحالة بشكل حذر؛
- ✓ التأكد من العمليات الخارجية ومراقبتها وضبطها بشكل جيد.

5. الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

1.5 مجتمع الدراسة: الدراسة تتعلق بمجموعة معينة والتي يطلق عليها مجتمع الدراسة، فلا يمكن أن تكون هذه الدراسة لديها معنى إلا إذا كانت تتعلق بتحديد المجتمع بدقة حتى يتم استخراج النتائج و اختبار الفرضيات بشكل جيد.

من اجل تحديد مجتمع الدراسة ثم الاعتماد كحد أدنى أن يكون الشخص المستجوب مدير البنك أو رئيس مصلحة أو محاسب في البنك التجاري وذلك حتى يتسنى قبوله في المشاركة ضمن عينة الدراسة، و يتكون مجتمع الدراسة من مجموع الأفراد الذين لهم علاقة بالجانب المالي و المحاسبي و العاملين في الوكالات و المديريات الجهوية لستة بنوك تجارية جزائرية متواجدة و عاملة في ولاية ورقلة.

2.5 عينة الدراسة: نظرا لوجود صعوبة في تحديد حجم مجتمع الدراسة بدقة ثم تحديد عينة عشوائية قوامها 60 موظف في قطاع البنوك بولاية ورقلة من مختلف أفراد المجتمع محل الدراسة،حيث تم القيام بتوزيع الاستبيان على أفراد العينة عليهم وقد أمكن من تحديد حصر لمختلف هذه البنوك الناشطة لولاية ورقلة و التي عددها ستة بنوك وقد كانت كما يلي : بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، بنك

الجزائري الخارجي BEA، بنك الوطني الجزائري BNA ، بنك التنمية المحلية BDL، قرض الشعبي الجزائري CPA، بنك السلام SALAM.

3.5 توزيع واسترجاع أداة الدراسة

تم اتخاذ الاستبانة كأداة رئيسية و مصدر أساسي للمعلومات فيما يتعلق بموضوع الدراسة حيث تم توزيعها على مجموعة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة التي تعتبر عينة الدراسة؛ حيث تم القيام بتطوير استبانة لغايات جمع البيانات الأولية للدراسة، وتم الأخذ بعين الإعتبار شمول الاستبانة بالعناصر و المفردات التي تجعلها قادرة على قياس دور الحوكمة في تعزيز الأداء المالي للبنوك التجارية. وقد تم اعداد الاستبانة بمختلف اجزائها والمتمثلة في:

- **الجزء الأول:** يتضمن ستة أسئلة حول البيانات العامة و الوظيفية لموظفي البنوك التجارية محل الدراسة، و تتمثل هذه البيانات في: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المنصب الوظيفي، اسم البنك الذي يعملون فيه.
- **الجزء الثاني:** يتضمن هذا الجزء على سبعة و عشرون سؤالا حول موضوع الدراسة ، و يحتوي على أربعة محاور هي كالتالي:
- **المحور الأول:** متعلق هذا المحور بالشفافية و الإفصاح على مستوى البنك المتضمن ستة أسئلة،
- **المحور الثاني:** متعلق بمسؤوليات و مهام مجلس الإدارة على مستوى البنك و يحتوي على سبعة أسئلة،
- **المحور الثالث:** يحتوي على العناصر المتعلقة بالأداء المالي في البنوك التجارية حيث تضم ثمانية أسئلة،

وبعد توزيع 60 استبانه على جميع أفراد العينة حيث تم استرداد49 استبانه صالحة و خاضعة للدراسة بعد استبعاد الاستبيانات الملغاة نظرا لعدم توفر الشروط المطلوبة منها والتي كان عددها 3 استبيانات،و لقد تم الاهتمام باختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة،و ذلك بهدف التمكن من الوصول على اكبر قد ممكن من النتائج الواقعية و المفيدة لدراستنا .

4.5 معالجة الاستبيان:

لتحقيق الدراسة و تحليل البيانات التي تم تجميعها عن طريق الاستبيان الذي تم توزيعه على مجموعة من الأفراد العاملين في البنوك التجارية بولاية ورقلة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة لهذه الدراسة و تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS20**)، وذلك بعد أن تم ترميز المعلومات المقدمة في الاستبيان و إدخال البيانات التي تم الإجابة عليها من طرف مجتمع الدراسة في الحاسوب الآلي، لتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا و العليا) المستخدمة في محاور الدراسة،

وقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية و الوظيفية لأفراد الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة،كما تم حساب معامل سيرمان "ر"(Sperman Corrélation Coefficient) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحاور الذي ينتمي إليه،و معامل ألفاكرونباخ(Alpha Cronbach) لقياس ثبات أداة الدراسة.

وبعد ذلك يتم حساب الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي(Mean)و ذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد العينة عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات) مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي؛
- استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات مغيرات الدراسة،و لكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي؛

- حساب معامل الارتباط سيرمان الذي يدرس العلاقة بين المتغيرات الرتيبة غير البرامترية و ذلك من أجل العلاقة و التحقق من فرضيات الدراسة؛
- ثم حساب نموذج الانحدار الخطي البسيط (Leaner Régression) للتحقق من بناء نموذج الدراسة، و يهدف هذا الأسلوب إلى أيجاد العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع،و لذلك تم الاعتماد على هذا الأسلوب لأغراض تحديد أكثر لدور الحوكمة المصرفية في الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة و ذلك طبقا لقيمة معامل التحديد (R2)المفسر لمدى المساهمة النسبية لهذه المحددات طبقا لقيمة (T-test) عند مستوى معنوية محدد مسبقا في العادة يكون α=0.05

5.5 حدود الدراسة: لكي تكون الدراسة في سياقها المناسب ضمن حدود معينة منها ماهو موضوعي و منها ما هو متعلق بالزمان و المكان و التي سيتم عرضها في ما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** هو عبارة عن الإطار المكاني ال\ي تمت فيه الدراسة حيث كان على مستوى الجزائر و الأخص ولاية ورقلة و ذلك بالتطرق إلى العديد من البنوك لتكون الدراسة أدق و أشمل، حيث تم توزيع الاستبيان في كل من (تقرت، ورقلة)،
- ✓ **الحدود الزمنية:** هي الشهر التي تم خلالها توزيع الاستمارات و استلامها و معالجة البيانات التي تم الحصول عليها، و هي من شهر أفريل إلى جوان من سنة 2019,؛
- ✓ **الحدود البشرية:** تستند في هذه الدراسة الآراء و إجابات مدير و أصحاب المصلحة و المحاسبين في البنك الذين تربطهم علاقة بمتغيرات الدراسة؛

6.5 ثبات أداة الدراسة: الثبات في العموم هو مدى استقرار النتائج عبر فترة زمنية و كذا مدى ثبات هذا الاستقرار من فترة زمنية إلى فترة أخرى، و هناك العديد من معاملات الثبات و نذكر أربعة طرق شائعة و هي:

- ✓ ثبات التناسق الداخلي في الأداة.
- ✓ ثبات التجزئة النصفية،
- ✓ ثبات التطبيق و إعادة التطبيق،
- ✓ ثبات الصور المتكافئة،

من أجل استخراج معامل الثبات تم استخدام طريقة " ثبات التناسق في الأداة " **و** يعني بها ثبات و ارتباط الفقرة بباقي فقرات الاستبيان حيث تم تطبيق معادلة كرونباخ آلفا على جميع مجالات الدراسة.

جدول رقم (01) : قياس الثبات لمعادلة كرونباخ

عدد الفقرات	معامل الثبات الفاكرونباخ Alpha de Cronbach
26	0.712

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أعلاه انه تم حساب كل فقرات الاستبيان، و تبين نتيجة إلى أن قيم معامل ألفا –كرونباخ لفقرات الاستبيان المعتمدة في البحث كان معامل الثبات يساوي 0.712، و هو معامل ممتاز يبرهن على صلاحية الاستبيان، أي كلما كانت قيمة ألفا قريبة من الواحد دلت على وجود ثبات عالي، و بالتالي يمكن القول بأن فقرات الاستبيان المستخدمة تتميز بالثبات، و من ما سبق ذكره و بعد التأكد من صدق و ثبات فقرات الاستبيان، يصبح صالح للتطبيق على عينة الدراسة.

6. النتائج ومناقشتها

عن طريق الدراسة التطبيقية التي تم القيام بها و المتعلقة اثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك لولاية ورقلة، حيث سيتم التطرق إلى النتائج المتوصل إليها من تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات وفي ما يلي نتطرق إلى تحليل الخصائص العامة، تحليل نتائج الاستبيان، اختبار فرضيات الدراسة.

1.6. تحليل الخصائص العامة:

سوف يتم عرض و تحليل المعلومات العامة بأفراد عينة الدراسة التي تتكون من 49 موظفا و موظفة في البنوك التجارية بولاية ورقلة، حيث الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة تبعا للمعلومات العامة.

الجدول رقم(02) :توزيع أفراد العينة

المتغير	المستوى	التكرار	النسب المئوية
الجنس	ذكر	30	61.2
	أنثى	19	38.8
	المجموع	49	100
المؤهل العلمي	ليسانس	33	67.3
	ماستر	14	28.6
	دراسات عليا	2	4.1
	المجموع	49	100
التخصص العلمي	إدارة أعمال	10	20.4
	مالية ومحاسبة	15	30.6
	بنوك	15	30.6
	تخصصات أخرى	9	18.4
	المجموع	49	
المنصب الوظيفي	مدير	6	12.2
	رئيس مصلحة	36	73.5
	محاسب	7	14.3
	المجموع	49	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات spss.

من خلال الجدول نستنتج ما يلي: بالنسبة للجنس فانه يلاحظ أن فئة الذكور التي تمثل نسبة 61.2% بالمئة وهي أكثر من فئة الإناث المقدرة بنسبة 38.8% العاملة في البنوك محل الدراسة، أما فيمت يخص المؤهل العلمي لمختلف افراد العينة محل الدراسة قد لوحظ أن أعلى نسبة موظفين الحاصلين على شهادة ليسانس تقدر بنسبة 67.3% ثم يليها الموظفين الذين يحملون شهادة الماستر التي تقدر ب 28.6 %، و دراسات العليا التي تقدر بنسبة 4.1 % و من هنا نستنتج أن أكبر نسبة عاملة في البنوك التجارية لولاية ورقلة التي تم دراستها هم الموظفين الحاصلين على شهادة ليسانس.

أما بالنسبة للتخصص العلمي: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة الذين تخصصهم مالية و محاسبة، و بنوك تقدر نسبتهما بـ: 30.6% و من ثم تليها إدارة الأعمال التي تقدر بـ: 20.4 % و من ثم تخصصات أخرى تقدر بـ: 18.4 %، و منه نستنتج أن البنوك تفضل الموظفين المتحصلين على شهادة ليسانس في تخصص البنوك أو في تخصص مالية ومحاسبة ومايتبع التخصص

العلمي في الوظيفة هي **للمنصب الوظيفي** : حيث نلاحظ من خلال اجابات افراد العينة أن منصب رئيس مصلحة هي الأكثر نسبة حيث تقدر ب 73.5 %وتليها منصب محاسب تقدر بنسبة 14.3 % وثم منصب المدير الذي قدر ب 12.2 بالمئة.

2.6. تحليل نتائج الاستبيان

من خلال هذا سيتم بتحليل عبارات الاستبيان المتعلقة بالمحاور الخاصة بالحوكمة المصرفية و محور الخاصة بالأداء المالي في البنوك التجارية عن طريق حساب المتوسطات الحسابي و الانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الدراسة و إعداد تحليل لكل النتائج. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنتائج الدراسة

التسلسل	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإجابة
	المحور المتعلق بـ الافصاح والشفافية			
1	تعد الشفافية والإفصاح في البنوك ضرورية للحوكمة السليمة والرشيدة	2.8163	0.527	موافق
2	يتم إيصال المعلومات المتعلقة بالقرارات المتخذة من قبل المديرين للمساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب	2.81633	0.391	موافق
3	يعتبر الإفصاح في البنوك ضروريا لتحقيق الإنضباط والرقابة الشفافة	2.8571	0.408	موافق
4	لدى البنك صفحة إلكترونية وتحدث بشكل دائم بعنوان"الإفصاح عن التقارير الدورية والسنوية"	2.3469	0.751	موافق
5	يتم الإفصاح عن هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين	2.1224	0.725	موافق
6	يوجد لجنة التدقيق في البنك للمحافظة على نزاهة القوائم المالية	2.6122	0.671	موافق
	المحور المتعلق بـ: مسؤوليات و مهام مجلس الإدارة			
7	يقوم مجلس الإدارة بالمصادقة و الإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك.	2.7959	0.499	موافق
8	مجلس الإدارة يتحقق من القوائم المالية التي تمثل الموقف المالي للبنك.	2.7959	0.499	موافق
9	يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور و المكافآت تتناسب مع الأهداف الإستراتيجية للبنك في الأجل الطويل.	2.5510	0.647	موافق
10	يعمل مجلس الإدارة على حماية حقوق و مصالح المساهمين و المودعين من خلال توجيه و رقابة المدراء التنفيذيين القائمين على إدارة عمليات البنك الداخلية.	2.6531	0.663	موافق
11	لأعضاء مجلس الإدارة حرية الوصول للمعلومات في الوقت المناسب للقيام بواجباتهم	2.7551	0.521	موافق
12	مجلس الإدارة ينظر للمخاطر التي يتعرض لها البنك و يقوم بإدارتها (تسييرها)	2.6531	0.630	موافق
13	يتأكد مجلس الإدارة و الإفصاح و من نشاطات الاتصال مع المساهمين و أصحاب المصالح و الموعدين	2.5714	0.577	موافق
	المحور المتعلق بـ: محور الاداء المالي			
14	البنك يحقق أرباحا مقبولة خلال السنوات الأخيرة	2.5918	0.67449	موافق
15	البك لديه كفاءة في اتخاذ قراراته الإستثمارية من خلال الأرباح المحققة سابقا	2.5714	0.64550	موافق
16	لدى البنك القدرة على تحقيق عوائد صافية موجبة دوريا	2.6327	0.56620	موافق
17	البنك يحقق عائد على حقوق الملكية عالي دوريا يجعله في وضع مالي أفضل	2.4286	0.61237	موافق
18	يعمل البنك على جذب الإستثمارات من خلال العائد على حقوق الملكية	2.4082	0.67449	موافق

19	لدى البنك القدرة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من خلال السيولة المتوفرة	2.6327	0.56620	موافق
20	البنك لديه القدرة على مواجهة الإلتزامات الفورية من خلال توفره على سيولة معتبرة	2.5714	0.61237	موافق
21	الوضع المالي للبنك على المدى القصير مقبول من خلال ملاءة رأس المال	2.6735	0.51590	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أكبر متوسط حسابي لمحور الإفصاح و الشفافية على مستوى البنك المقدر بـ: 2.8571 هي العبارة رقم 03 ، و من ثم تأتي العبارة رقم 02 و قد كانت إجابة الموظفين على جميع فقرات المحور بشكل موافق ماعدا العبارة 05 وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الإفصاح و الشفافية للمحور الأول 2.5952 وبانحراف معيارى يقدر بـ: 0.311، و منه نستنتج أن البنوك التجارية لولاية ورقلة تطبق الشفافية و الإفصاح في معاملاتها داخل البنك و التي تعتبر ضرورية للحوكمة السليمة.

أغلبية إجابات المحور الثاني المتمثل في مسؤوليات و مهام مجلس الإدارة كانت بشكل موافق، حيث قدر أعلى متوسط في هذا المحور 2.7959 في العبارة 07 وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور المتعلقة بمسؤوليات و مهام مجلس الإدارة 2.6822 و الانحراف المعيارى قدر ب 0.302، و منه فإن داخل البنك يطبق مجموعة من المهام و المسؤوليات لمجلس الإدارة في تحقيق أهدافه.

يظهر من خلال الجدول أن أغلبية فقرات المتعلقة بالأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة كانت بشكل موافق من طرف الموظفين العاملين في هذه البنوك،وكان المتوسط الحسابي الأعلى مابين هذه العبارات هي العبارة رقم21 التي قدرت بـ 2.6735، ومنه إن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور المتعلق بالأداء المالي في البنوك التجارية قدر بـ 2.5638 والإنحراف المعيارى بـ 0.1911 حيث يمكن القول أن أغلب الموظفين المستجوبين الذين تمثلوا أساسا في المديرين ورؤساء المصالح والمحاسبين في هذه البنوك الخاصة بولاية ورقلة يبدون تقبلهم حول الأداء المالي في البنوك التي يعملون فيها،وكان الأداء المالي بدرجة أعلى من المتوسط.

3.6. اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة من خلال إدخال البيانات في برنامج SPSS 20 على النتائج التالية من أجل عرضها وتحليلها عن طريق تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الثابت عبر معامل الإرتباط سيرمان وعليه سيتم التطرق إلى اختبار الفرضيات وفق مايلي:

1.3.6. إختبار الفرضية الأولى: من خلال هذا الفرع سيتم التأكد من الفرضية الأولى والمتعلقة بمستوى تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

- **الفرضية الصفري H_{10}**: أن درجة تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة بمستوى فوق المتوسط.
- **الفرضية البديلة H_{11}**:أن درجة تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة بمستوى ضعيف.

الجدول رقم (04): فقرات الحوكمة المصرفية

التسلسل	جميع محاور الحوكمة المصرفية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعيارى	الإجابة
1	الإفصاح والشفافية على مستوى البنك	2.5952	0.311	موافق
2	مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة	2.6822	0.302	موافق
	الحوكمة المصرفية	2.6353	0.239	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن إجابات محور مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة كانت بمتوسط حسابي أعلى يقدر بـ: 2.6822 ومن بعده المحور المتعلق بالإفصاح والشفافية بـ 2.5952وكانت بشكل موافق.

ومنه نستنتج أن أفراد عينة الدراسة في البنوك التجارية لولاية ورقلة يرون بتطبيق الحوكمة المصرفية على مستوى البنوك التي يعملون فيها من أجل تحقيق غاياته وأهدافه، ومن خلال ذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على" أن درجة تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية لولاية ورقلة بمستوى فوق المتوسط"، بحيث المتوسط الحسابي للحوكمة المصرفية ككل هو 2.6353 والإنحراف المعياري لها قدر بـ:0.239.

2.3.6. إختبار الفرضية الثانية : من خلال هذا النوع سيتم اختبار الفرضية الجزئية الثانية والتي تتعلق بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي للبنوك التجارية في ولاية ورقلة.

- **الفرضية الصفرية H_{20}** : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الإفصاح والشفافية على مستوى البنك والأداء المالي في البنوك التجارية.
- **الفرضية البديلة H_{21}**:توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الإفصاح والشفافية على مستوى البنك والأداء المالي في البنوك التجارية.

الجدول رقم (05): معامل الإرتباط سيرمان بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي

	Coefficient de corrélation	Sig.(bilatérale)	N
الإفصاح والشفافية	0.609	0.00..	49
الأداء المالي	0.609	0.00..	49

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق الذي يبين العلاقة بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة حيث يلاحظ أن معامل الإرتباط سيرمان يساوي 0.609 وهو يدل على وجود علاقة لرتباط طردية متوسطة وموجبة بين الإفصاح والشفافية وبين الأداء المالي في هذه البنوك التجارية لولاية ورقلة محل الدراسة.

وتبين كذلك أن درجة المعنوية sig=0.00 هي أقل من α=0.05 والتي تدل على وجود علاقة دالة إحصائيا بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي وعليه يمكننا القول بأن نرفض الفرضية الصفرية H_{20} ونقبل الفرضية البديلة H_{21}والتي تنص على أنه" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية على مستوى البنك والأداء المالي في البنوك التجارية" وذلك لدرجة حرية α=0.05.

3.3.6. إختبار الفرضية الثالثة : سيتم اختبار افرضية المتعلقة بوجود علاقة بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة حيث قسمت هذه الفرضية للفرضية الصفرية والفرضية البديلة بالشكل التالي

- **الفرضية الصفرية H_{30}**: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة مع الأداء المالي في البنوك التجارية.
- **الفرضية البديلة H_{31}**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة مع الأداء المالي في البنوك التجارية.

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخراج معامل الإرتباط سيرمان بين مجالي(مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة، الأداء المالي في البنوك) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(06): معامل الإرتباط بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والأداء المالي

	Coefficient de corrélation	Sig.(bilatérale)	N

مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة	0.535	0.00..	49
الأداء المالي في البنوك	0.535	0.00..	49

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق الذي يبين العلاقة بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة في البنوك التجارية لولاية ورقلة والأداء المالي لها حيث نلاحظ أن معامل الارتباط سيرمان قدر بـ **0.535** وهذا يدل على وجود علاقة طردية موجبة متوسطة بين المجالين عند درجة معنوية تقدر بـ **sig=00** وهي أقل من درجة الحرية **α=0.05** حيث تدل على وجود علاقة دالة إحصائيا، ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تتضمن "توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة مع الأداء المالي في البنوك التجارية لولاية ورقلة".

ومنه نستنتج أن مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة مهمة في البنك أي الإدارة الرشيدة والسليمة وهذا يؤدي بها إلى زيادة في الأداء المالي للبنك.

7. الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي في البنوك التجارية وما يترتب عنها من آليات داخلية وخارجية يجب اتباعها. وتوصلنا إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية المتمثلة في الشفافية والإفصاح، ومسؤوليات ومهام مجلس الإدارة لها دور فعال في تعزيز الأداء المالي في البنوك التجارية ولاية ورقلة. حيث وجدنا على العموم أن :

- معظم البنوك التجارية في ولاية ورقلة تعمل على تطبيق الحوكمة المصرفية؛
- هناك أثر إيجابي للإفصاح والشفافية على الأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة؛
- هناك أثر إيجابي لمسؤوليات ومهام مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية لولاية ورقلة.

8. الإحالات والمراجع :

- التجاني الهام، و شعوبي محمد فوزي. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011. *مجلة ابحاث اقتصادية* (17)، ص 34.
- السيدية موفق احمد، و محمد سجى فتحي. (2008). الحوكمة والعقلانية المصرفية ،. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 4* (العدد 10)، ص 38-39.
- المجحدان عبد الرحمان. (2006). حوكمة المؤسسات وإمكانية نجاحها في العراق، . *المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، ، العدد 02*، ص 16.
- جوند سوليفان،. (21 مارس , 2012). *البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات*. المنتدى العالمي لحوكمة الشركات الدليل السابع، على موقع: http://www.cipe-arabia.org. .
- سليمان محمد مصطفى. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)*. الإسكندرية، مصر : الدار الجامعية.
- صالح خالص. (14-15 ديسمبر, 2004). *تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي*. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات- ، الشلف، جامعة الشلف ، الجزائر.
- طلال زغبة، و محاد عروة. (2021،). أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية،. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، (01).

- عمار بلعادي. (7-8 ديسمبر, 2010). *دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح*. الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة –واقع رهانات وآفاق –، أم البواقي، بكلية العلوم الاقتصادية , العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة ام البواقي، الجزائر.
- فاطمة الزهراء نوي. (2016-2017). أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية،. ص 123-124. جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،.
- قروش عيسى، فضيلي سمية، و عز الدين عبد الرؤوف. تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015 – 2019،. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 14* (01).
- محصول نعمان، و سراج موصو. (2019). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة. *مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ، 03* (08)، ص 123، 124.
- محمد جموعي قريشي. (2004). تقييم اداء المؤسسات المصرفية"دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000. ، *مجلة الباحث* (03)، ص 90 91.
- محمد نوري بتول، و سلمان علي خلف. (18-1 ماي, 2011،). *حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة*،. الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة،، جامعة سعد دحلب بالبليدة.، البليدة- الجزائر.
- يوسف محمد طرق. (ماي, 2007 ,). *الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات*. مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية ، شرم الشيخ، مصر.